

لبنان حافظ على ترتيب معتدل في مؤشر الحرية الاقتصادية واحتل المرتبة 90 عالمياً والتاسعة من أصل 16 بلداً في المنطقة

وتضم فئة حجم القطاع العام مؤشرين فرعيين: الحرية في المالية العامة الذي يقيس عبء الضريبة على الحكومة والإنفاق الحكومي. في سجل لبنان علامة 90,8% وهي الأعلى له في جميع الفئات. ولاحظت الدراسة أن معدلات الضريبة تعد مخفضة في لبنان. مع بلوغ سقف ضريبة الدخل الفردي 20%. ونسبة الضريبة على الشركات 15%. والضرائب الأخرى تشمل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الإرث. وتالياً يبلغ إجمالي العبء الضريبي نسبة 17,2% من الدخل المحلي الإجمالي. وارتفعت علامته من حيث الإنفاق الحكومي إلى 68,2%. فيما انخفضت النفقات إلى 32,5% من الناتج المحلي. أما الفاعلية التنظيمية فتضم ثلاث ركائز: الحرية في الأعمال. والحرية في العمل والتحرر النقدي. في مؤشر الأول. بلغت علامة لبنان 53,9% بما يدل على أن الحرية في مزاولة العمل لا تزال محدودة بسبب عبء البيئة التنظيمية. إذ يمكن أن تصل كلفة الحصول على رخصة إلى ثلاثة أضعاف مستوى متوسط الدخل السنوي. في ما يتعلق بحرية العمل. سجل علامة 60,6% وخصوصاً أن قوانين العمل لا تزال صارمة نسبياً. ومن حيث التحرر النقدي الذي يقيم استقرار الأسعار والرقابة على الأسعار. سجل 76,9% في ظل تأثيرات الدولة على الأسعار عبر الشركات المملوكة منها والرقابة مباشرة على أسعار المنتجات الرئيسية. ويقاس مؤشر انفتاح السوق عبر ثلاث ركائز هي الحرية في التجارة الخارجية والحرية في الاستثمار والخارجية في النظام المالي. فمن حيث الحرية في التجارة الخارجية سجل لبنان علامة مرتفعة بلغت 80,4%. بسبب نظامه التجاري المنفتح نسبياً وجهود البلاد في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن حيث الحرية في الاستثمار. سجل 60% لأن عدم الاستقرار السياسي والتفسير البهيم للقوانين لا يزالان يعوقان الاستثمار الأجنبي.

وفي ما يتعلق بالحرية في النظام المالي. ظلت علامة لبنان على حالها عند 60% وخصوصاً أن الحكومة لا تساهم بأي من المصارف التجارية. وفي ظل المنافسة بين المصارف الخاصة التي ساهمت في تحسين الفاعلية.

صُنّف الاقتصاد الوطني بين الدول ذات مستوى الحرية المعتدلة. إذ أن نسبة 60,1% من الاقتصاد هي اقتصاد حر وفي مستوى العام الماضي. كذلك تجاوزت علامة لبنان المتوسط العالمي البالغ 59,5%. وهي قريبة جداً من المتوسط الإقليمي (60,6%). وفق مؤشر الحرية الاقتصادية سنة 2012 في 179 بلداً. الصادر عن Heritage Foundation وصحيفة "وول ستريت".

احتل لبنان المرتبة 90 عالمياً والتاسعة من أصل 16 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأشار مسح 2012 إلى أن ترتيبه العالمي "شاهد تراجعاً برتبة واحدة مقارنة بسبق العام الماضي. مع احتفاظه بالمرتبة عينها إقليمياً رغم تراجع التوتيرة على نحو ملحوظ في المنطقة عموماً. ويحتسب المؤشر عبر تحليل عشرة عوامل شاملة للحرية الاقتصادية بغية تقويم الاقتصادات الفردية. وجمعت ضمن أربع فئات: سيادة القانون. حجم القطاع العام. الفاعلية التنظيمية وانفتاح الأسواق. وصنفت كل من العوامل العشرة على مقياس من 0 إلى 100.

وفي موازاة ذلك. حصل لبنان على 42,67 نقطة. أي أقل من المعدل العالمي الذي بلغ 42,69 نقطة ومن معدل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (43,8 نقطة). ولكن كانت نتيجة لبنان أعلى من معدل الدول العربية (41,62 نقطة) ومن معدل البلدان ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع (40,98 نقطة). وبقيت نتيجته على حالها في فئة التصنيفات الائتمانية وفئة سهولة الحصول على التمويل المصرفي والولوج إلى أسواق رأس المال. وارتفعت بـ0,8% في فئة الأداء الاقتصادي و0,7% في فئة الاخطار السياسية. في حين تراجعت 0,5% في فئة التقييم الهيكلي.

وتقدّم على بابوا نيو غينيا وتأخر عن بوركينافاسو عالمياً. في حين تقدم إقليمياً على الجزائر وتأخر عن تونس في فئة الاخطار السياسية. وتقدّم أيضاً على المغرب وتأخر عن أرمينيا عالمياً. في حين تقدّم على المغرب وتأخر عن العراق إقليمياً في فئة الأداء الاقتصادي. كذلك. تقدّم على البرازيل وتأخر عن تايلند على الصعيد العالمي. وعلى كل الدول العربية في فئة التقييم الهيكلي.

وأخيراً. تقدّم لبنان على جورجيا وتأخر عن نيكاراغوا عالمياً. في حين تقدّم على إيران وتأخر عن تونس إقليمياً في فئة مؤشرات الديون.

"أوروماني" عن أخطار البلدان في كانون الأول 2011:

لبنان في المركز 11 بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



صنّف لبنان في المرتبة 84 عالمياً و11 بين 20 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في كانون الأول 2011. واحتل المركز 21 بين البلدان ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع المدرجة في الدراسة الاستقصائية. وفق التقرير الفصلي لمجلة أوروماني (Euromoney) لمسح Country Risk في 184 بلداً.

وكان لبنان احتل المرتبتين 82 عالمياً و11 إقليمياً في مسح أيلول 2011. كذلك الـ 92 عالمياً و11 إقليمياً في مسح حزيران 2011. وتقيم الدراسة اخطار البلد عبر تحديد وزن لكل من الفئات الست:

- الاطار السياسي (Political Risks)
- والأداء الاقتصادي (Economic Performance)
- مؤشرات الديون (Debt Indicators)
- التقويم الهيكلي (Structural Assessment)
- التصنيفات الائتمانية (Credit Ratings)
- سهولة الحصول على التمويل المصرفي والولوج إلى أسواق رأس المال (Access to Bank Finance & Capital Markets)

عالمياً. تقدم لبنان على السلفادور وأذربيجان ومقدونيا. وتأخر عن فيتنام وصربيا وباراغواي. وتقدم أيضاً على أذربيجان وتأخر عن صربيا بين البلدان ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع. وتقدم ترتيبه ثلاث مراتب عن فئة الاخطار السياسية من أيلول الماضي. ومرتبتي عن فئة التقييم الهيكلي. وبقي بلا تغيير عن فئة التصنيفات الائتمانية وفئة الأداء الاقتصادي وفئة سهولة الحصول على التمويل المصرفي والولوج إلى أسواق رأس المال. وقامت "أوروماني" بتغيير منهجية احتساب فئة مؤشرات

ارتفاع طفيف في هامش عمليات التعثر الائتماني في لبنان بلغ 4% في مقابل بلوغ اليونان معدل 56% ومصر 34% وأسوج 22%

التي سجلت أسوأ أداء خلال الفصل. مثل اليونان التي سجلت ارتفاعاً للهامش بنسبة 56,8%. تليها سلوفينيا مع ارتفاع بنسبة 46,3%. ومصر بـ34,7%. وسلوفاكيا بـ23,8%. وأسوج بـ22%. كذلك أشارت الشركة وفق التقرير. إلى أن لبنان أنهى الفصل الرابع من 2011 مع نسبة احتمال تراكمي للتخلف عن الدفع (cumulative probability of default) لمدة خمس سنوات تبلغ 27,6%. أي يتدهور عن 26,6% في نهاية الفصل الثالث. و22,2% في نهاية الفصل الثاني. و21,9% في نهاية الفصل الأول من 2011. ولفت التقرير إلى أن نسبة الاحتمال التراكمي للتخلف عن الدفع تقوم احتمال عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزامات الديون خلال فترة معينة. وأضاف أن نسبة الاحتمال التراكمي للتخلف عن الدفع تتأثر بمستوى الانعاش في السوق. والذي يختلف وفق عوامل عدة والمسافة إلى التخلف. وختسب الشركة نسبة الاحتمال التراكمي للتخلف عن الدفع باستخدام نموذج معياري industry standard model وبيانات الائتمان الخاصة بها proprietary credit data. وتبين نسبة الاحتمال التراكمي للتخلف عن الدفع للبنان في نهاية كانون الأول أن الديون السيادية اللبنانية كانت أقل خطورة من ديون 14 دولة أخرى مثل دبي (28%). والهند (30,2%). وإيطاليا (34,9%). ومصر (36,3%). وأوكرانيا (45,5%). والبرتغال

بلغ الهامش على عمليات مبادلة التعثر الائتماني في لبنان خلال خمس سنوات 447,5 نقطة أساس في نهاية الفصل الرابع من 2011. أي بارتفاع 17,8 نقطة أساس عن 429,7 نقطة أساس في نهاية الفصل الثالث. و96,5 نقطة أساس عن 351 في نهاية الفصل الثاني. و99,8 نقطة أساس عن 347,7 نقطة أساس في نهاية الفصل الأول من 2011. وفق ارقام شركة CMA Datavision.

في هذا السياق ارتفع الهامش على عمليات مبادلة التعثر الائتماني خلال خمس سنوات. بـ149,4 في 2011 مقارنة بـ28,5 نقطة أساس في 2010. كذلك ارتفع الهامش في لبنان في الفصل الأول والثاني من 2011. بسبب تدهور الأوضاع السياسية في البلاد فضلاً عن الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وافاد التقرير أن الهامش في لبنان ارتفع 4% فقط في الفصل الرابع. مقارنة بالبلدان



اهتمام أوروبي أمريكي وصيني بغاز لبنان



من المفترض أن يوقع لبنان أول عقود التنقيب عن الغاز الطبيعي في نهاية عام 2012. وفقاً لما كان وزير الطاقة والمياه جبران باسيل قد أعلنه سابقاً. وهو يؤكد أن مجموعات مختلفة من الولايات المتحدة والصين وأوروبا تبدي اهتمامها بالاستثمار في مياه لبنان الإقليمية.

وبعد ثلاثة أشهر تُطلق أولى جولات منح التراخيص واستدراج العروض حين تُؤلف الهيئة الناظمة لقطاع النفط. وقد تأخر هذا الإطلاق نظراً إلى الاختلافات التي سادت في شأن كميّة إدارة هذه الهيئة. واستقر الأمر في نهاية المطاف على المدارة في الرئاسة. وبالتوازي مع ذلك أقرت المراسيم التطبيقية لقانون النفط. وفي مقابلة مع وكالة "فرانس برس". شدّد جبران باسيل على أنه "بات لدينا كل ما هو ضروري لكي نحصل أي شركة نفطية على ما يكفي من المعلومات لبدء نشاطاتها. ونحن على الطريق الصحيح لبدء التنقيب في البحر". وجدّد إعرابه عن أمّله توقيع عقود مع مجموعات نفطية دولية قبل نهاية 2012. مشيراً إلى أنّ "مجموعات أميركية وأوروبية وروسية وصينية أبدت اهتمامها". ويطمح لبنان إلى استغلال الوجود الأحفوري الموجود في مياهه الإقليمية على مساحة تبلغ 22 ألف كيلومتر مربع. والكميات ليست محصورة في جوانب محدّدة. بل على طول الشاطئ. ومن بين المشاكل التي تبرز حالياً في مسألة الحدود هي قضية الترسيم مع قبرص التي وقعت أخيراً اتفاقية مع إسرائيل. غير أنّ باسيل أكد أخيراً أنّ هناك إيجابية في هذا الموضوع ويُتّرى استكمال المفاوضات بحسمه.

وأشار الوزير في الحديث نفسه إلى أنّ العمل جارٍ "لجعل عمليات التنقيب المحتملة عامل استقرار وليس عامل نزاع". وفي هذا السياق رأى أنه "ليس لدى إسرائيل مصلحة في تهديد ثروتنا النفطية. فهي لديها ثروتها الخاصة بها". مشدداً في الوقت نفسه على أنّ الوضع هنا عبارة عن "توازن قوى. ولبنان بات يملك ما يكفي من القوة لحماية ثرواته".

سلامة: ارتفاع التسليف المصرفي حوالى 14% في العام 2011

افتتح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في فندق "فينيسيا" مؤتمر "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". الذي ينظمه المصرف المركزي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والبنك النمساوي للتنمية (ADB). بحضور حشد من مثلي المصارف المحلية والإقليمية ومؤسسات مالية وجهات رقابية وأصحاب مشاريع. بهدف التوجّه إلى رفع مستوى الوعي في القطاع المصرفي ومساعدة البنوك في الحد من المخاطر وإطلاق الإمكانات الكامنة والفرص المحتملة في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتنامية. ولفت سلامة في كلمة الافتتاح إلى أن "عملية تمويل الاقتصاد مهما كان حجم القطاع المستفيد من هذا التمويل. تخضع إلى معطيات يفترض تأمينها لإيجاد مناخ تمويلي سليم. ومن هذه المعطيات لا سيما تلك التي تتعلق بلبنان: استقرار سعر صرف الليرة الذي تعتبره الأسواق المؤشر الأساسي للثقة بالقطاع المالي والاقتصاد. وهذا ما عمل عليه مصرف لبنان منذ أعوام محدداً الهوامش المقبولة لتحرك سعر الليرة مقارنة بالدولار. وقد أدت هذه السياسة إلى المزيد من الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني وإلى تراجع الفوائد وإلى ارتفاع السيولة ما حفز التسليف عموماً والمؤسسات المتوسطة والصغيرة خصوصاً". وأشار إلى "ارتفاع التسليف في بلدانه".

فرصة عمل

الثلاثاء والخميس
الساعة 2:10 بعد الظهر
مباشرة على الهواء

ربيع وصيف 2011

91.7 91.9 92.2 FM 00961 1 543 555

إذاعة النور
AL NOUR RADIO
www.alnour.com.lb

أين أجد فرصة عمل؟
سؤال نحاول المساعدة في الإجابة
عليه، من خلال هذا البرنامج.